

<p>السَّنة الثَّانِيَّةُ : جَمِيعُ الشُّعَبِ</p>		<p>بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ</p>	<p>السَّنة الدَّرَاسِيَّةُ : ١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٥ م</p>
<p>اليَوْمُ وَ التَّارِيخُ : يَوْمَ الْاَحَدِ</p>	<p>٢٧ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٤٦ هـ</p>	<p>٢٥ مَآي ٢٠٢٥ م</p>	<p>٢٧ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٤٦ هـ</p>
<p>اِخْبَارُ الثَّلَاثِي الثَّلَاثِ الْاَخِيرِ</p>	<p>فِي مَادَّةِ الْعُلُومِ الْاِسْلَامِيَّةِ</p>	<p>الْمُدَّةُ وَ التَّوْقِيتُ : سَاعَتَانِ</p>	<p>مِنْ : ١٠ إِلَى : ١٢ صَبَاحًا</p>

<p>قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقْتُمْ نِسَاءً فَلْيَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾</p>	<p>﴿سُورَةُ الطَّلَاقِ : ١﴾</p>
<p>الْجُزْءُ الْأَوَّلُ : ١٢ نَقْطَةً</p>	

<p>١. يُعْتَبَرُ الطَّلَاقُ آخِرَ حَلٍّ مِنَ الْحُلُولِ الزَّوْجِيَّةِ عِنْدَ وَقُوعِ الشَّقَاقِ وَ تَعَذُّرِ الْوَفَاقِ :</p> <p>أ./ عَرَّفَ الطَّلَاقُ لُغَةً وَ اصْطِلَاحًا</p> <p>ب./ بَيَّنَّ حُكْمَ الطَّلَاقِ ، مُسْتَدِلًّا عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ مِنَ السَّنةِ النَّبَوِيَّةِ</p> <p>ج./ عَدَّدَ حِكْمَتَيْنِ مِنَ حُكْمِ الطَّلَاقِ فِي الْاِسْلَامِ</p> <p>٢. نَصَّتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ عَلَى بَعْضِ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ :</p> <p>أ./ فِي جَدُولٍ أَبْرَزَ الْفَرْقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَ الْبَائِنِ بَيْنُونَةً صُغْرَى مِنْ حَيْثُ : الْحُكْمُ وَ الدَّخُولُ</p> <p>ب./ اسْتَنْبَطَ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِ عِدَّةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ</p> <p>ج./ أَذْكَرَ حُكْمًا آخَرَ مِنْ أَحْكَامِ عِدَّةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ بِدَلِيلِهِ</p> <p>٣. دَعَتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ إِلَى إِحْصَاءِ الْعِدَّةِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حُكْمٍ جَلِيلَةٍ :</p> <p>أ./ عَرَّفَ الْعِدَّةَ لُغَةً وَ اصْطِلَاحًا</p> <p>ب./ بَيَّنَّ حُكْمَ الْعِدَّةِ ، مُسْتَدِلًّا عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ مِنَ السَّنةِ النَّبَوِيَّةِ</p> <p>ج./ سَمَّ حِكْمَتَيْنِ مِنَ حُكْمِ تَشْرِيعِ الْعِدَّةِ</p> <p>٤. مِنْ مَبَرَّرَاتِ اخْتِلَاعِ بَعْضِ الزَّوْجَاتِ هُوَ التَّفَاضُلُ بَيْنَ أَبْنَائِهِنَّ فِي الْهَبَاتِ :</p> <p>أ./ عَرَّفَ الْخُلْعَ لُغَةً ، وَ الْهَبَةَ اصْطِلَاحًا</p> <p>ب./ بَيَّنَّ حُكْمَ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ : مَعَ الدَّلِيلِ</p> <p>٥. اسْتَنْبَطَ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ حُكْمًا شَرْعِيًّا</p>	<p>تَذْكِيرٌ وَ تَحْذِيرٌ :</p> <p>فَالرَّسُولُ اللَّهُ ﷺ :</p> <p>﴿مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي﴾</p> <p>﴿صَحِيحُ مُسْلِمٍ : ١٠٣﴾</p>
---	---

<p>الْجُزْءُ الثَّانِي : ٠٨ نِقَاطٍ</p>	<p>عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : ﴿مَرَهُ فَلْيَرْاجِعْهَا ، ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا﴾</p>
<p>﴿صَحِيحُ مُسْلِمٍ : (١٤٧١)﴾</p>	

<p>١. أَشَارَ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ أَعْلَاهُ إِلَى نَوْعَيْنِ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَاقِ بِاعْتِبَارِ الْمَوْافَقَةِ :</p> <p>أ./ أَعْطَى مَفْهُومًا لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْهُمَا</p> <p>ب./ فِي جَدُولٍ قَارَنَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ : الْعِدَّةُ وَ الْوَقْتُ</p> <p>٢. شَرَعَ اللَّهُ ﷻ الْعِدَّةَ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِهَا :</p> <p>أ./ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ عِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ الْحَائِضِ وَ مَنْ لَمْ تَحِضْ</p> <p>ب./ وَضَعَ الْفَرْقَ بَيْنَ عِدَّةِ الْأَرْمَلَةِ الْحَامِلِ وَ الْأَرْمَلَةِ الْحَائِلِ</p> <p>٣. فِي جَدُولٍ صَنَّفَ الْمُطَلَّاقَاتِ الْآتِي ذِكْرُهُنَّ حَسَبَ نَوْعِ طَلَاقِهِنَّ (رَجْعِيٌّ أَوْ بَائِنٌ بِنَوْعِيهِ) :</p> <p>طَلَّقَهَا الْقَاضِي بِطَلَبِ مِنْهَا - طَلَّقَهَا طَلِّقَةً ثَانِيَةً ثُمَّ أَرْجَعَهَا - طَلَّقَهَا الطَّلِيقَةَ الْآخِرَةَ - طَلَّقَهَا طَلِّقَةً أُولَى دُونَ مُرَاجَعَتِهَا</p>	<p>قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :</p> <p>﴿إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُضْمِعُ مِنَ الصَّلَاةِ فَهُوَ وَاللَّهُ لَغَيْرِهَا أَشَدَّ تَضْيِيعًا﴾</p>
<p>﴿نُورُ اللَّهِ أَفْهَامُكُمْ ، وَ سَدَدُ أَقْلَامِكُمْ ، وَ جَعَلَ النِّجَاحَ حَلِيفَكُمْ ، وَاجَازَةً طَيِّبَةً نَافِعَةً مُمْتَعَةً﴾</p>	

١. يعتبر الطلاق آخر حل من الحلول الزوجية عند وقوع الشقاق وتعدر الوفاق :	
أ/. عرّف الطلاق لغةً واصطلاحاً :	
ب/. لُغَةً : مشتق من الإطلاق ؛ وهو الإرسال و الترك و التخليّة و حلّ القيد و الوثاق	
اصطلاحاً : حل و فكّ رباط العلاقة الزوجية بلفظ مخصوص (صريح – طلاق ، فراق ، سراح – أو كناية قصد به التطليق – الحقي بأهلك –)	
ب/. بَيِّنْ حُكْمَ الطَّلَاق ، مُسْتَدِلًّا عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ مِنَ السُّنَّةِ : الطلاق مشروع بالكتاب و السنة و الإجماع ، وتعتريه الأحكام التكليفية الخمسة :	
عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ : ﴿ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ ، ثُمَّ رَاجَعَهَا ﴾ ﴿ صحيح أبي داود ، صحيح النسائي ، صحيح ابن ماجه ﴾	
ج/. عَدَدَ حُكْمَتَيْنِ مِنْ حُكْمِ الطَّلَاقِ فِي الْإِسْلَامِ :	
١. القضاء على أسباب النزاع و الشقاق بين الزوجين	٢. تحقيق مصلحة كلا الزوجين ودفع الضرر و الفساد عنهما
٣. حفظ الذرية من الأمراض النفسية و الانحرافات السلوكية	٤. إعطاء كل من الرجل و المرأة فرصة أخرى لاستئناف حياة زوجية جديدة

٢. نصت الآية الكريمة على بعض أحكام الطلاق الرجعي :	
أ/. الفرق بينهما :	ب. من حيث الحكم :
الرجعي :	يجوز مراجعتها قبل انقضاء العدة المقدرة شرعا
البائن بينونة صغرى :	يجوز مراجعتها بعقد ومهر جديدين
ب/. استنبط من الآية الكريمة حكماً من أحكام عدة الطلاق الرجعي : وجوب المبيت في بيت الزوجية	
ج/. أذكر حكماً آخر من أحكام عدة الطلاق الرجعي بدليله : وجوب النفقة و السكنى في العدة	
قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَشْكُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوا مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُمْ لِنَصِفُوا أَعْيُنَ وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلًا فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ﴿٦﴾ ﴿ الطلاق : ٦ ﴾	

٣. دعت الآية الكريمة إلى إحصاء العدة لما في ذلك من حكم جليلة :	
أ/. عرّف العدة لغةً واصطلاحاً :	
ب/. لُغَةً : من العد و الحسَاب ؛ وهو إحصاء الشيء / اصطلاحاً : مدة حددها الشرع تقضيها المرأة دون زواج بعد طلاقها أو وفاة زوجها	
ب/. بَيِّنْ حُكْمَ الْعِدَّةِ ، مُسْتَدِلًّا عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ مِنَ السُّنَّةِ : العدة واجبة على المرأة عند وجود سببها : (الطلاق أو الوفاة)	
ب/. قَالَ ﷺ لِطَاغُتَةِ بِنْتِ قَيْسٍ : ﴿ اِئْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ﴾ ﴿ صحيح مسلم ﴾	
ج/. سَمِّ حُكْمَتَيْنِ مِنْ حُكْمِ تَشْرِيعِ الْعِدَّةِ :	
١. تعظيم فطر عقد النكاح و الحرص على استمراره	٢. العلم ببراءة الرحم و حفظ الأنساب من الاختلاط
٣. إظهار الحزن بفوت نعمة النكاح و الوفاء للزوج المتوفى	٤. حفظ حق الزوج في الرجعة و حق الزوجة في النفقة و حق الولد في النسب

٤. من مبررات اختلاع بعض الزوجات هو التفريق بين أبنائهن وأبناء ضرائهن في المبات :	
أ/. عرّف الخلع لغةً والهة اصطلاحاً : * الخلع : من الخلع ؛ وهو النزاع والإزالة / * الهة : عقد يفيد تملك المال بلا عوض تطوعاً حال الحياة	
ب/. بَيِّنْ حُكْمَ الرُّجُوعِ فِي الْعِدَّةِ ؛ مَعَ الدَّلِيلِ : يرجع الرجوع في الهة بعد قبضها بإذن الواهب ؛ إلا هبة الوالد ولده فيجوز الرجوع	
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : ﴿ لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً أَوْ يَهَبَ هِبَةً ، فَيَرْجِعَ فِيهَا ؛ إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ ﴾ ﴿ صحيح أبي داود ﴾	
حكم شرعي : مشروعية الطلاق ، وجوب العدة والمبيت في بيت الزوجية وحرمة الخروج منه ، وجوب تقوى الله ﷻ وحرمة تعدي حدوده	

٨ ن					
		١. أَشَارَ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ أَعْلَاهُ إِلَى نَوْعَيْنِ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَاقِ :			
١	أ/. أَعْطِ مَفْهُومًا لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْهُمَا : * السُّنِّي : الطَّلَاقُ الْمَشْرُوعُ الْجَائِزُ الْمَوَافِقُ لِلشَّرِيعَةِ ، * الْبِدْعِي : الطَّلَاقُ الْمَحْظُورُ الْمُحَرَّمُ الْمَخَالِفُ لِلشَّرِيعَةِ				
	ب/. وَجْهَ الْمَقَارَنَةِ :		وَنَ حَيْثُ الْعَدَدُ :		
	وَنَ حَيْثُ الْوَقْتُ :				
1.5	الطَّلَاقُ السُّنِّي :	طَلَقَةً وَاحِدَةً	فِي طَهْرٍ لَمْ يَجَامِعْهَا فِيهِ زَوْجُهَا	حَامِلٌ قَدْ اسْتَبَانَ حَمْلَهَا	أَيْسَ مِنَ الْمَحِيضِ
1.5	الطَّلَاقُ الْبِدْعِي :	أَكْثَرَ مِنْ طَلَقَةٍ فِي طَهْرٍ	فِي طَهْرٍ جَامِعْهَا فِيهِ زَوْجُهَا	حَامِلٌ لَمْ يَسْتَبِنْ حَمْلَهَا	حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءُ
		٢. شَرَعَ اللَّهُ ﷻ الْعِدَّةَ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِهَا :			
١	أ/. مَا الْفَرْقُ بَيْنَ عِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ الْحَائِضِ وَمَنْ لَمْ تَحِضْ :				
١	ب/. وَضَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ عِدَّةِ الْأَرْمَلَةِ الْحَامِلِ وَالْأَرْمَلَةِ الْحَائِلِ :				
	الطَّلَاقُ الرَّجْعِي :		الطَّلَاقُ الْبَائِنُ بَيْنُونَةً صَغْرَى :		الطَّلَاقُ الْبَائِنُ بَيْنُونَةً كَبْرَى :
٢	طَلَّقَهَا ثَانِيَةً ثُمَّ أَرْجَعَهَا	طَلَّقَهَا الْقَاضِي بِطَلْقٍ مِنْهَا	طَلَّقَهَا طَلَقَةً أَوَّلَى دُونَ مُرَاجَعَتِهَا	طَلَّقَهَا طَلَقَةً الْأَخِيرَةَ	